مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا المجلد 06 العدد 02 جوان 2023 ص ص 68-88
ردمد: (ISSN): 2602-618X / ترقيم دولي: (E-ISSN): 2710-8031

جدلية العلاقة بين الإباضية والمالكية والسلطة بإفريقية في العصر الإسلامي الوسيط المتأخّر

The Dialectics of Ibāḍīyyah, Malikism and Power in Ifrīqiyyah during the Late Islamic Medieval Era

زياد الساحلي♦

المعهد العالي للعلوم الإنسانية، جامعة جندوبة، تونس-قسم التاريخ
dr.ziedsahli@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2023/03/04 تاريخ القبول: 2023/05/14 تاريخ النشر: 2023/06/30

الملخص: تعتبر الإباضية من أكبر الفرق الإسلامية بإفريقية بعد المالكية، وأقربها إليهم من الناحية العقائدية والفقهية، ورغم ذلك فقد صنّفها المالكية من ضمن فرق الخوارج، ولذلك ظلّت العلاقات بينهما متوترة على مر العصور، ولكن في المقابل بقيت قنوات الحوار بينهما مفتوحة، بعضها كان برعاية السلطة وبعضها الآخر برعاية المعتدلين من علماء الفرقتين، وأما السلطة الحفصية الحاكمة لإفريقية في العصر الوسيط المتأخر والمعتنقة للمذهب المالكي، فإنها وخلافا للمالكية لم تتعامل مع الإباضية على أسس طائفية أو عقائدية بل تعاملت معها على أسس برغماتية صرفة، فأحسنت إليهم إن هم خضعوا لسلطانها، وحاربتهم إن لم يدخلوا إلى بيت الطاعة، وقد شهدت العلاقة بينهما أوج ازدهارها في عهد السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز الذي اشتهر بالعدل وبحسن السيرة، الذي منحهم حرية المعتقد ولم يلزمهم باعتناق المذهب المالكي، المذهب الرسمي للدولة، فكان لهم نظامهم التعليمي والقضائي الخاص بهم

الكلمات المفاتيح: الإباضية، المالكية، إفريقية، الدولة الحفصية، الخوارج.

Abstract : Ibāḍīyyah is one of the largest Islamic sects after Malikism and the closest to it, mainly, on the doctrinal and jurisprudential side. Notwithstanding, the Malikite sect had classified Ibadism as a Khārijite group. For this reason , the relationship between them had been strained for ages. Opportunities for dialgue had remained, nonetheless, open between them thanks to both the ruling power and the moderate scholars from both sects.

♦ المؤلف المرسل

Contrarily, during the late Islamic medieval era, the Maliki Hafsid ruling regime in Ifrīqiyyah had not dealt with Ibadism on doctrinal and sectarian bases but rather on purely pragmatic grounds. Plainly said, the Hafsid governing body treated ibadis well when they showed obedience to the ruling power and turned against them when they refused to succumb to their authority.

Actually, the relationship between Ibadi and Maliki sects had witnessed its heyday during the era of Abu Faris Abd al-Aziz, who was renowned for his justice and good reputation. The latter had granted the Ibadis the freedom of religion and did not compel them to convert to Malikism, the official creed of the state. Consequently, Ibadis had created their own educational and judicial system.

Keywords: Ibāḍīyyah, Malikiyya, Ifriqiya, Khawarij, Hafsid state

المقدمة

إنّ الاهتمام بالفرقة الإباضيّة بإفريقية هو اهتمام في واقع الأمر بجزء أساسي من تاريخ تلك المنطقة الديني والثقافي والفكري والاجتماعية والاقتصادي والسياسي، ورغم ازدياد شغف الباحثين في العقود الأخيرة بدراسة الأصول الفكرية والتاريخية لتلك الفرقة، وتخصص بعضهم فيها إلاّ أننا مازلنا نجهل الكثير عنها وما تزال هناك فجوات واسعة في مسارها التاريخي تحتاج مزيدا من البحث والتقّصي خاصة في العصر الوسيط المتأخر، وسبب هذه الفجوات من وجهة نظرنا هو أنّ كثيرا من مؤلفات الإباضية ما تزالا مخطوطة لم تحقق بعد، هذا أولا، وثانيا أغلب البحوث التي أجريت حولها اعتمدت رأسا على المصادر التاريخية، وهذه المصادر رغم أهمّية ما تقدمه من معلومات حول الإباضية لا تفي بالغرض لسبر أغوار تلك الفرقة، والاكتفاء بها لا يسمح برسم صورة متكاملة لتاريخ إفريقية عموما، ولذلك بات من الضروري حتى نتقدم خطوة نحو الأمام أنّ نعتمد على مصادر أخرى، وهي بالدرجة الأولى ليست فقط كتب النوازل أو الفتاوى التي باتت أهميتها معلومة مؤخرا لدى الباحثين بل كذلك كتب الفقه، فهذه الكتب وإن كانت المعلومات التاريخية فيها شحيحة إلاّ أنها ذات مصداقية عاليا لكونها عادة ما تُذكر عرضا وفي سياقات أخرى غير تاريخية وبالتالي تكون معلومات عفوية غير متلبّسة بالإيديولوجيات والخلفيات الفكرية والانتماءات المذهبية كما هو الشأن بالنسبة لتلك الواردة في المصادر التاريخية والتي عادة ما تؤرخ لطائفة دون أخرى ولحاكم دون غيره، ولذلك حاولنا في هذه الدراسة وبالقدر الذي يسمح به المقام الاستفادة من المعلومات المتناثرة في تلك المصادر الفقهية حول الإباضية بما فيها تلك التي ما لم تحقق بعد، مثل مخطوط الشرح الكبير على

المدونة لابن ناجي، وتوظيفها لدراسة إشكالية مقالنا هذا.

سبب اختيار هذا الموضوع

إنّ معرفة الأشياء لا تكون إلا من خلال معرفة علاقاتها بالأشياء الأخرى المتّصلة بها، فكذلك معرفة الإباضية والتّعمّق في فكرها وتاريخها لا يكون إلا من خلال دراسة علاقاتها بغيرها وبالمحيط الذي نشأت فيه، وعناصره التي احتكّت بها، وهي المالكية والسلطة ، وقد اخترنا دراسة هذه العلاقة في العصر الوسيط المتأخر وبالتحديد على مدى ثلاثة قرون 8 و 9 و 10هـ/ 14 و 15 و 16م، وقبيل الهيمنة العثمانية الكلّية على إفريقية التي كانت تحت سلطان الحفصيين، لأننا أولا لم نقف وفي حدود اطلاعنا على دراسة سابقة حول علاقة الإباضية بالمالكية والسلطة في تلك الحقبة. وثانيا لأنّ الفرق والجماعات الدينية بإفريقية في العصر الإسلامي الوسيط إلى جانب السلطة القائمة هم بلا شكّ المحرّك الأساسي لمجريات تاريخها، ومن غير الممكن الغوص في أعماقه من دون معرفة الخلفيات الفكرية لتلك الفرق التي وصل بعضها إلى سدّة الحكم، وأقام دولة تحكم بمرجعيته وتسير وفقا لأفكاره منها الإباضيةُ.

إشكالية البحث

نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى دراسة قضيّتين في العصر الإسلامي الوسيط المتأخّر بإفريقية، وهما:

الأولى: علاقة المالكية بالإباضية وموقفهم منهم ومن عقائدهم

الثانية: علاقة الإباضية بالدولة الحفصية الحاكمة لإفريقية في الفترة المدروسة

المطلب الأول: بزوغ فجر الإباضية بإفريقية

تُرجع أغلب المصادر الإباضية نشأة المذهب الإباضي إلى جابر بن زيْد (ت93هـ/712م)، وهو من علماء التابعين المعاصرين للعديد من الصحابة[1]، وأما مصادر مخالفيهم فأغلبها تنفي أن يكون جابر هو المؤسس لهذه الفرقة بل وتنقل عنه تبرّؤه منها[2]، وترى أنها ترتبط بعبد الله بن إباض المري التميمي (ت 86هـ/ 705م) الذي تعتبره -رغم الشُحّ المعلومات المتوفّرة عنه- رأسا من رؤوس الخوارج[3] خلافا للمصادر الإباضية

1 حسين أحمد إلياس، الإباضية في المغرب العربي، مكتبة الضامري، عمان، 1992م ص11

2 جاء في ابن سعد، طبقات، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1967م ج7 ص181: "أخبرنا سعيد بن عامر وعفان بن مسلم قالا: حدثنا همام عن قتادة عن عزرة قال: قلت لجابر بن زيد إن الإباضية يزعمون أنك منهم، قال: أبرأ إلى الله منهم"

3 ينظر على سبيل المثال: ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1962م ص218، ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، 2002م ج4 ص218

مع أنها هي كذلك لا تقدم سوى ترجمة مختصرة جدا له إذا ما قورنت بترجمة جابر المذكور أعلاه[4]. وينصّ معظم المؤرخين على أن اسم المذهب الإباضي اشتُق، من اسم عبد الله بن إباض، وتؤيدهم في ذلك جمهرة المصادر الإباضية[5].

ومما سجّله التاريخ أن معظم قيادات الإباضية وأعيانهم كانوا معارضين للحكم الأموي وينادون بالقضاء على بدعة النظام الملكي الذي أحدثه الأمويون منذ عهد معاوية بن أبي سفيان، والتمسّك بنظام الشورى، وعلى رأس هؤلاء ابن إباض المتقدّم ذكره الذي اشتهر بمراسلاته السّياسيّة والدّينيّة مع الخليفة الأمويّ عبد الملك بن مروان ونقده لأسلوب الحكم الأمويّ[6]، وبعد يئسهم من أي بوادر للإصلاح واقتناعهم أنّ فرصة قيام دولة تحكم بالشورى والعدل لن يتمّ إلا بعيدا عن أعين الأمويين تطلعوا إلى أماكن بعيدة لا تطالها لسعات سياطهم، وشدّوا رحالهم إلى عمان واليمن ومنها إلى المغرب.

وفي غضون مدّة زمنية وجيزة من وصولهم إلى المغرب أصبح لهم حاضنة شعبية معتبرة، واستطاعوا بفضل بساطتهم وتسامحهم ودعوتهم للعدل أن يكسبوا ثقة السواد الأعظم من البربر الذين التفوا حولهم وتعلّقوا بمذهبهم ورأوا فيه الترياق المخلّص لهم من ظلم وجور بعض ولاة الأمويين بإفريقية خاصة منهم يزيد بن أبي مسلم (ت102هـ/721م) الذي كان "ظلوما غشوما" على حدّ تعبير ابن عذاري المراكشي (ت بعد 712هـ/1312م)[7]، وعبيد الله بن الحبحاب (ت بعد 123هـ/740م) الذي كان كما جاء على لسان ابن كثير (ت774هـ/1373م) "سيّئ السيرة، وتعدّى في الصدقات والعشر، وأراد أن يُخمّس البربر وزعم أنهم فيْء للمسلمين"[8].

فقامت لهم بذلك سنة 136هـ دولة بالمغرب الأوسط نواتها مدينة تيهرت تُعرف بالدولة الرستميّة نسبة إلى مؤسسها عبد الرحمن بن رستم (ت190هـ/788م)، أصبحت من أعظم المدن وأجملها، ولكن لم يُكتب لها أن تعمّر طويلا فتهاوت بعد 150 سنة من

4 حسين أحمد إلياس، نفس المرجع ص15

5 عليان محمد عبد الفتاح، نشأة الحركة الإباضية في البصرة ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد لها وعلاقتها بالخوارج، دار الهداية، مصر، 1994م ص90

6 أحمد الخزرجي ماجد عبد العزيز، "نص رسالة عبد الله بن إباض إلى عبد الملك بن مروان دراسة في مضامينها وأبعادها الفكرية"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 2، سنة 2022م

7 ابن عذاري المراكشي، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت ج1 ص48

8 ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت، 1965م ج5 ص191.

العطاء (144 – 296هـ/761 – 909م)[9] تحت أقدام الشيعة الفاطميين. ومنذ ذلك الحين لم يعد للإباضية دولة خاصة بهم وناطقة باسمهم، إلا أنّ سقوط دولتهم لم يكن يعني زوال مذهبهم بل زادهم ذلك الحدث تشبّثا بعقيدتهم، فأحدثوا نظاما تربويا وتعليميا خاصًا بهم يعرف بنظام "العزابة"، كان له بالغ الأثر في ترسيخ ركائز المذهب الإباضي علما وسلوكا في نفوس مريديهم.

وفي الفترة المدروسة التي عُرفت بهيمنة وسيادة المذهب المالكي بإفريقية وبالمغرب الإسلامي عموما وبالغياب التدريجي لأغلب الفرق والجماعات الأخرى كان ما يزال الحضور الإباضي على مسرح الأحداث التاريخية قويًّا ومؤثّرا رغم اتّسامه أحيانا بالانكفاء على النفس والتحصّن في مناطق قصيّة عن مركز السلطة مثل جبل نفوسة وجزيرة جربة وغدامس وجبل وسلات وغيرها. وكغيرهم من الجماعات الإسلامية انقسمت الإباضية إلى عدّة فرق اندثر معظمها ولم يبق منها في الفترة المدروسة إلاّ فرقتان هما الوهبيّة والنكّارية، ويؤيد هذا قول الرحالة التّجاني (ت 721هـ/1321م) عن مدينة جربة حين حلوله بها أنّ "أهلها ينقسمون إلى فرقتين، فرقة تعرف بالوهبية ويسكنون الجهة الغربية من الجزيرة، وفرقة تعرف بالنكّارة، ويسكنون الجهة الشرقية منها"[10]، ولم تكن كغيرها من الفرق بمنأى عن الخلافات التي توسّع نطاقها إلى أن بلغ حدّ الاقتتال، حيث كان الحسن الوزان (ت حوالي 957هـ/1550م) عندما زار جربة شاهد عيان على رحى حرب دارت بينهما كان النّصر فيها من نصيب الأولى[11]. وبعد هذه الهزيمة ستصبح الوهبية هي الحاملة للواء المذهب الإباضي بإفريقية، والممثل الشرعي الأوحد له في أغلب المناطق التي استقرّوا بها.

المطلب الثاني: علاقة المالكية بالإباضية وموقفهم منهم

على الرغم من أنّ الإباضية هي أقرب الفرق إلى أهل السنة عموما والمالكية خصوصا بإفريقية إلاّ أن تاريخ العلاقات بينهما طيلة العصر الإسلامي الوسيط ظل ملبّدا بالكثير من الخلافات العقائدية والفقهية، التي بلغت أحيانا إلى حدّ التكفير، ولكن في العموم لم تصل إلى حدّ الاقتتال، وبقيت رغم كل ذلك قنوات التواصل مفتوحة بينهما.

---

9 كما هو معلوم سقطت تاهرت بيد الشيعة سنة 296هـ /909م

10 التجاني، رحلة، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، لبيا- تونس، 1981م ص123

11 الحسن الوزان، وصف إفريقيا، ط2، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، 1983م

1– علاقات متوتّرة واتهامات بتبنّي الفكر الخارجي وبدع أخرى

منذ ظهور الإباضية على مسرح الأحداث التاريخية اتّفقت كلمة المؤرخين والمتخصّصين في الفرق والمذاهب على عدّ الإباضية من فرقة الخوارج، وأكّدوا صحّة نسبة مقولاتهم المشهورة كلها أو بعضها إليهم وهي: - الاعتقاد بكفر مرتكب الكبيرة[12] وخلوده في النار. - القول بجواز الخروج المسلّح على السلطان المسلم إن وقع منه جور أو ظلم. - استباحة دماء من خالفهم من المسلمين. - إنكار إمامة عثمان بن عفان وإمامة علي بن أبي طالب بعد حادثة التّحكيم، وتكفيرهم لمعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن المعاص، وأبي موسى الأشعري[13]، وكذلك هو الشأن بالنسبة إلى مالكية إفريقية في الفترة المدروسة، فهذا التّجاني (ت721هـ/1321م) يذكر إثر زيارته لمدينة جربة أنّ كلا الطائفتين الإباضيتين الوهبية والنكارة " خوارج غلاة ، يكفّرون العصاة، ولا يماسحون بثيابهم ثياب أحد ممّن ليس على مذهبهم. ولا يُواكلونه في آنية... "[14]، وقال البرزلي (ت841 هـ/1438 م)، في فتاويه عن أهلها أنّ جلهم "خوارج إلا نادرا"[15]، وأضاف في موضع آخر منها، "منهم من يقول أنّ المعصية كفر كيف كانت وهو مذهب أوّليهم"[16]. وأنزل عليهم الأحاديث التي قيلت في الخوارج مثل حديث " يخرج منكم قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم..." [17].

وعلاوة عن الانحرافات العقائدية نسبوا لهم كذلك انحرافات سلوكية وفقهية، فعلى سبيل المثال فقد نسب الرحالة التجاني (ت 721هـ/1321م) لإباضية جبل وسلات حين زيارته له بدعة ترك صلاة الجمعة نظرا لغياب الإمام العادل حسب اعتقادهم[18]. ونسب لهم البرزلي (ت841 هـ/1438 م) بدعا أخرى لا تخلو من الطرافة فقال : " يُذكر عن

---

12 تنويه: عند الإباضية يرون أن كفره كفر نعمة

13 انظر على سبيل المثال: أبو الحسن الأشعري، مقالات الإسلاميين، تحقيق نعيم زرزور، المكتبة العصرية، مصر، 2005 م ج1 ص97 ، 109، 110، عبد القاهر البغدادي، الفَرق بين الفِرق، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1977 م ص85 ، ص97 ، الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، د.ت ج1 ص134 .

14 التجاني، مصدر سابق ص123

15 البرزلي، جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، 2002م. ج4 ص 205 .

16 البرزلي، نفسه

17 البرزلي، نفس المصدر ج1 ص 183

18 التجاني، مصدر سابق ص127

الخوارج بجربة أنه إذا أراد قضاء الحاجة يدخل رأسه في طوقه ويضع ثيابه متصلة بالأرض حتى لا يدخل عليه الذباب "[19]، ونستعبد أن تكون هذه البدعة صادرة عن علماء الإباضية والأقرب أنها من اجتهادات عوامهم.

وبالجملة: فقد اتفقت المصادر المخالفة للإباضية المشرقية منها والمغربية على عدّ الإباضية من ضمن فرق الخوارج وأكّدت تلبّسهم بصفاتهم، فماذا عن مصادرهم المعتبرة هل تقرّ بما نسبه لهم المخالفون ؟

ذهب غير واحد من المتخصصين في المذهب الإباضي إلى "أن الإباضيين ليسوا من الخوارج، كما تزعم بعض كتب المقالات والملل والنحل، وكما يدّعي بعض الكتاب المحدثين الذي قلّدوا هذه المؤلفات دون تدقيق وتمحيص، وأنّ الإباضية لا يجمعهم بالخوارج سوى إنكار التّحكيم"[20]، ومن أبرزهم من خاض في هذه القضية الباحث علي يحيى معمر وهو من المنتمين إليها، حيث هاجم في كتابيه "الإباضية بين الفرق الإسلامية"، و"الإباضية في موكب التاريخ"، جميع علماء الملل والنحل المتقدّمين منهم والمتأخرين واعتبر تصنيفهم للإباضية ضمن قائمة الخوارج ظلما وخطأ تاريخيا كبيرا، ونفى أن يكون الإباضيون قد اعتنقوا مقولات الخوارج، وقال بلسان حاله ومقاله أنّ مصادر الإباضية المعتبرة المتقدمة منها والمتأخرة على حدّ السواء تنفي عن نفسها تلك المقالات وتعتبرها مجرد افتراءات، وقرّر أن مخالفيهم لم يطلعوا على تلك المصادر، واعتمدوا في حكمهم على الفرقة الإباضية على ما جاء في كتب مخالفيهم وعلى الرّوايات الشّفوية المتداولة، ودعّم رأيه ذلك بنقول عن بعض أعيان كبار علماء الإباضية بالمشرق والمغرب، مثل الدرجيني (توفي 670 هـ / 1271م) وهو من أشهر علماء درجين ببلاد الجريد، بالجنوب التونسي، وأبي مهدي عيسى بن إسماعيل (971هـ / 1564م) وهو من أعلام بلدة مليكة بميزاب بالجزائر وشيخ العزابة في حينه، واعتبرها دليل شافيا وكافيا على براءة الفرقة الإباضية برمتّها منذ يوم ظهورها إلى يوم الناس هذا من الفكر الخارجي[21].

وكتعليق على كلام الباحث المذكور نقول: نحن نتّفق معه على أنّ تلك النقول تثبت بما لا مجال فيه للشّك أنّ طائفة من أعيان الإباضية فعلا لم يكونوا من الخوارج، ولم يتبنوا مقولاتهم، ونختلف معه في جعلها قاعدة كلّيّا تبرّئ كلّ الفرقة الإباضية وعامّة

19 البرزلي، نفس المصدر ج1 ص 183

20 خليفات عوض محمد، الأصول التاريخية لفرقة الإباضية، دار جريدة، عمان، 1988 م ص53

21 معمّر علي يحيى، الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتّاب المقالات في القديم والحديث، دار الحكمة، لندن، 2001 م ص302 ، 303 ، 304 ، 313، 336

أفرادها من أي علاقة بالفكر الخارجي، ونعارضه كذلك في لازم قوله أنّ ما جاء عن الإباضية في كتب مخالفيهم من كونهم من الخوارج، وما نسبوه إليهم من أفعال وأقوال باطل في باطلٍ، ومجرّد أوهام من وحي الخيال.

ولا شك أن إشكالية انتماء الإباضية من عدمها إلى فرقة الخوارج من القضايا التاريخية الشائكة التي ليس من السهل الجزم فيها، والخوض فيها بموضوعيّة، وليس هذا مجال بسط الكلام فيها، ولكن الأستاذ وهو يسعى لتبرئة الإباضية من تهمة الانتماء إلى فرقة الخوارج قد اختار عيّنة من أقوال علمائهم المتنصّلة من مقولاتهم واستنتج منها حكما كلّيًا عامًّا مفاده أنّ كلّ علماء الإباضية على مرّ الزمان لا علاقة لهم بالفكر الخارجي، واستنتاجه هذا أشبه ما يكون بالمغالطة المنطقية المشهورة المعروفة بمغالطة التّعميم الخاطئ، وهي استنتاج يُطلق عن كُلِّ أو أغْلبِ الأمثلة حول ظاهرةٍ ما، ويُتوصلُ إليه انطلاقًا من مثال واحد أو عدّة أمثلة لتلك الظاهرة. وفي واقع الأمر الباحث المذكور قد تعامل مع نصوص الإباضية بانتقائية فأخذ منها ما يدعم رأيه وترك ما يخالفه، والعيّنة التي اختارها لا تُمثّل إلاّ جزءا يسيرا من مجموع علماء الإباضية ولا تكفي لبناء حكم عامٍّ يشمل كامل أفراد تلك المجموعة، فما بالك ومصادر الإباضية فيها ما يثبت أنّ ثُلّة من جِلّة علمائهم قد وافق الخوارج على أقلّ تقدير في بعض مقولاتهم، فعلى سبيل المثال هذا الإمام الشماخي (ت928هـ/1522م)، وهو من كبار علماء إباضية إفريقيّة يقرّ في رسالة يرد فيها على أحد المخالفين بخلود مرتكب الكبيرة **(الذي يُعتبر كافرا كفر نعمة عند الإباضية)** في النار[22]. والأمثلة كثيرة لا مجال لإيرادها هنا.

وأما قوله أنّ أصحاب كتب الملل والنحل وغيرهم لم يطّلعوا على مصادر الإباضية واعتمدوا في حكمهم عليها على مصادر مخالفيهم وعلى الرّوايات الشفويّة، فمن حيث المبدإ نحن لا نستبعد هذه الفرضيّة ولكن في نفس الوقت لا نجزم بصحّتها خلافا للباحث؛ ذلك أنّ عادة الغالبية العظمى من المؤلفين في الفرق والجماعات وبخاصة المتقدّمين منهم جرت بعدم ذكر مصادرهم، ولا ينطبق هذا على الإباضية فقط بل على كلّ الفرق الأخرى التي تكلّموا عنها، وعليه فخلو كتبهم من ذكر لمصادر إباضية لا يعني بالضرورة أنهم لم يطلعوا عليها، هذا أولا، وثانيا الأخبار الواردة عن الإباضية وعقائدها عند مخالفيهم مضانّها ليس فقط المصادر المكتوبة والرّوايات الشفوية بل كذلك الشّهادات

22 الشماخي، جواب العلامة أبي العباس سعيد الشماخي لصولة بن إبراهيم الغدامسي، تحقيق العربي بن علي بن ثاير ضمن الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م ص 249 ، 250

الحيّة ممّن زار المناطق التي استقرّ بها الإباضية وسمع بأذنيه ومن علمائهم وعوامهم أقوالهم وما يدينون به من معتقدات، ورأى بعينيه أفعالهم، من ذلك نذكر على سبيل المثال الرّحالة التّجاني (ت 721هـ/1321م) الذي زار مدينة جربة ودوّن في رحلته معتقداتهم بناء على ما شاهده وسمعه[23]، والفقيه ابن ناجي (ت 838هـ/1434م) الذي اشتغل قاضيا بتلك المدينة مدّة زمنيّة لا بأس بها ووصف إباضيّتها بأنهم خوارج ونقل فتاوى علماء زمانه فيهم [24].

ولذا فإسدال ستار الثّقة عن كلّ المصادر غير الإباضية بالكلّية واعتبار كلّ ما جاء فيها مجرّد افتراءات ومعلومات غير موثوقة عنهم هو انحراف عن جادّة البحث العلمي، وما يمكن قوله في هذا السّياق أنه يجب في كلّ الأحوال التّعامل مع كلّ المصادر الإباضية وغيرها بحذر شديد؛ نظرا لحساسيّة المواضيع المتعلّقة بالفرق والجماعات فلا نتركها جملة وتفصيلا ولا نثق فيها ثقة عمياء، والأصل في دراسة الفرق والجماعات هو التّعويل على كتبهم وتقديمها على غيرها خاصة عند التّعارض، و بعيدا عن كتب المخالفين للفرقة الإباضية فإنّ المطالع للمصنفات المنسوبة إليهم يجد فيها شيئا من مقولات الخوارج كما تقدّم أعلاه، ويبقى الجدال قائما حول ما إذا كانت تلك المقولات تمثّل المذهب الرّسمي للفرقة الإباضية الأم أم هي آراء لبعض أفرادها، أو لمن انفصل عنها.

2-الأحكام التي أصدروها في حقّهم

من المعلوم أنّ المالكية من أكثر المذاهب تشدّدا تجاه الفرق التي يرون أنها "مبتدعة" خاصّة إذا كانت بدعتهم في العقيدة وكانوا من الدّاعين لها، ولو رجعنا إلى الوراء إلى مالك بن أنس (ت 179هـ/795م)، شيخ المذهب سنجد أنه كان يتحرّز كثيرا من الأخذ عن "أهل البدع" والرّواية عنهم[25]، حتى أنه لم يرو في موطئه إلاّ عن خمسة عشرا راويا متّهما بالبدعة هم من غير الدّاعين إلى بدعتهم، وبعضهم فيه خلاف حول صحة ما نسب

23 التجاني، مصدر سابق ص123

24 ابن ناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ ج4 ص195 ، وشرح متن رسالة بن أبي زيد القيرواني، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان- بيروت، 2007م. ج2 ص255 ، والشرح الكبير على المدونة، كتاب القضاء، الورقة 8 ب و 9أ مخطوط رقم 1842 بالمكتبة الوطنية التونسية.

25 ذكر الخطيب البغدادي المحدث المشهور والغني عن التعريف في كتابه الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، تحقيق إبراهيم الدمياطي، دار الهدى، القاهرة، 2002م ص367، أن طائفة من أهل الحديث منعت السماع والرواية عن أهل البدع والأهواء والاحتجاج بما يروونه، منهم الإمام مالك

إليه من البدع[26]، خلافا لجمهور المحدثين وعلى رأسهم البخاري الذي روى تقريبا عن جلّ الفرق "البدعيّة" المعروفة في زمانه كالشيعة، والخوارج، والمرجئة، والقدرية، والجبرية، وغيرهم كما هو معلوم لدى المشتغلين بعلم الحديث، وكان مالك يرى أنّ الإباضية من الخوارج ولذلك أصدر في حقّهم أشد الأحكام، منها كما هو منقول عنه في الكتب المعتمدة لدى المالكيّة "أن يُستتابوا فإن تابوا وإلاّ قتلوا"[27]، وأن لا تُتبع جنائزهم وأن لا تُعاد مرضاهم[28].

ومنذ اليوم الأول من ظهور الإباضيين بإفريقية تبنّى مالكيّتها نفس الموقف الذي تبناه فيهم شيخهم، وعاملوهم معاملة الخوارج، بل وضيّقوا عليهم الخناق كلّما سنحت لهم الفرصة، فهذا الإمام سحنون (ت 240 هـ/854م) لمّا وُلّي القضاء قام بعزل أصحاب الفرق ومنهم الصفرية والإباضية والمعتزلة عن الناس ومنعهم من تعليم صبيانهم، وأمر بتفريق حلقهم، وأدّب من خالفوا أمره[29].

وسار مالكيّة العهد الحفصي في الفترة المدروسة على درب أسلافهم، وأصدروا في حقّ إباضية زمانهم تقريبا نفس تلك الأحكام المتقدّمة، فمنهم من أفتى بعدم جواز الصلاة خلفهم، ومنهم من كفّرهم، ومنهم من قال باستتابتهم فإن تابوا وإلا قتلوا، ومنهم من أبطل شهادتهم، ومنع مناكحتهم، والشهادة على معاملاتهم المالية، ومنهم من قال بتعقّب أحكام قضاتهم، وإبطال أحباسهم، إلى غير ذلك من الأحكام القاسية.

فعلى سبيل المثال: أفتى البرزلي (ت841 هـ/1438 م) بمنع قبول شهادتهم إلاّ في حالات الضرورة حينما سئل عن " شهادة الخوارج بعضهم على بعض أو على سني أو سني على إباضي هل تجوز أم لا؟ وفي جواز مناكحتهم؟، فأجاب: مذهب مالك وأصحابه عدم جواز شهادتهم مطلقا وغيرهم من العلماء يجيزها للضرورة لبعضهم على بعض أو حيث لا يوجد غيرهم أو يكونون هم الأغلب في البلد أو كلها "، وبناءً على هذا القول للإمام مالك

---

26 إبراهيم عبد السلام، "الرواة المتهمون بالبدعة في موطأ الإمام مالك دراسة استقرائية تحليلية"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر، المجلد 35، العدد 1، السنة 2021م ص56

27 سحنون، المدونة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م ج1 ص529 ، 530 ، ابن الجلاب، التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م ج2 ص232 ، ابن أبي زيد القيرواني، النوادر والزيادات، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999م ج14 ص540 .

28 ابن يونس الصقلي، الجامع لمسائل المدونة، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الفكر، لبنان، 2013م ج6 ص234

29 القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك، تحقيق عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، 1980م ج4 ص60

وأصحابه رخّص لقضاة جربة أن يقبلوا شهادة الإباضية لأنهم يمثلون أغلبية سكانها فقال: "وفي هذه الفتوى رخصة لقضاة جربة لأن جلها خوارج إلا النادر منها"[30]. وأقرّ فتوى ابن عبد الغفور (ت440هـ/1048م) في الإباضية الوهْبية بحرمة التَّحاكم إلى قضاتهم، ومنع استفتاء علمائهم، ومناكحتهم، وعدم الشهادة على أنكحتهم وبيوعهم[31]، واستنادا إلى هذه الفتوى، وبناءً على اختلاف المالكية حول الإباضية هل هم كفار أم فساق، أفتى بتعقّب أحكام قضاتهم على القول بأنهم فساق، ونقْضِ جميع أحكامهم على القول بأنهم كفار[32]. ونقل فتاوى لبعض العلماء تمنع بيع الطعام لأهل جربة الإباضية إلا للسنّة منهم فقط، فقال " لا ينبغي أن يباع الطعام لأهل جربة، إلاّ للسنّيين منهم فتجوز"[33].

وأفتى أبو مهدي عيسى الغبريني (ت815 هـ/1412م) بإبطال أحباس حُبست على مساجدهم ومريديهم، ودعا إلى صرْف ريْعها على أهل السنة أو على الفقراء والمساكين. وحثّ ولي الأمر لاستتابتهم أو قتلهم، فقد سأله سائل " عن أهل المجمّة حبّسوا على مساجد الإباضية وعلى الفقراء منهم الملازمين للمساجد المذكورة، فإن انقرضوا رجع ذلك لمن على مذهبهم بالجبل، فإن لم يكن رجع ذلك على جزيرة جربة، وقال السائل: ثم قام قائم من أهل السنة وخرّب مساجدهم، فهل يكون الحبس باطلا لانقطاع هذه الطائفة ويرجع ميراثا أو يرجع حبسا أو يرجع لفقراء أهل السنة "؟. فأجاب: " القيام عل هؤلاء واستتابتهم من الأمور اللازمة لمن ولاه الله الحكم، وأحباسهم يجب إبطالها، إذا كانت على من يتمذهب بمذهبهم، ثم قال: وبعد أن أراح الله منهم، فترجع إلى الناس بالمحبس ممن هو على مذهب أهل الحق، فإن لم يكن رجع إلى الفقراء والمساكين"[34].

---

30 انظر البرزلي، مصدر سابق ج4 ص205

31 نقل البرزلي، نفس المصدر ج4 ص51 ، عن الحاوي وهو الحاوي للفتاوي لابن عبد الغفور " لا يجوز للمالكية الحكم عند الخوارج مثل الوهبية ونحوهم، ولا يستفتونهم ولا ينكحونهم أو ينكحون إليهم ولا يشهد في أنكحتهم وبياعاتهم

32 قال البرزلي، نفس المصدر ج4 ص52 بعد نقله كلام ابن عبد الغفور في الأباضية الوهبية " قلت: تقدم أن هؤلاء ممن تتعقب أحكامهم كالقاضي الفاسق وهذا على القول بفسقهم، وعلى القول بكفرهم فحكمهم حكم الكفار في نقض جميع أحكامهم "

33 البرزلي، نفس المصدر ج3 ص90

34 الونشريسي، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيق عدّة باحثين، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، المغرب، 1981م. ج7 ص362 ، 363

وأجاب عن نفس المسألة البرزلي (ت841 هـ/1438 م) بأقل حدّة فقال: " الصواب في ذلك إنْ قَصَدَ المُحبِّس اجتماعهم وإعانتهم على مذهبهم، فالحبس باطل، وإن لم يقصد إلا القُربة مضى الحبس "[35].

ونقل ابن ناجي (ت 838هـ/1434م) في شرحه على المدونة عن علماء وقته ما ملخّصه أنهم أجازوا قبول شهادة أهل جربة في بلدهم فقط للضّرورة؛ لأنّ جلّ أهلها خوارج ولا يوجد فيها غيرهم. وقال " ولو فرضنا أن بعض عدول أهل جربة خرج لإفريقية وشهد على بعض أهل السنة فإنّه لا تقبل شهادته لأنه إما كافر وإما فاسق "[36].

3- الحوار والتواصل

يعود جذور التّواصل بين إباضية ومالكية إفريقية إلى العصر الإسلامي المبكر، فقد كانت تيهرت عاصمة الدولة الرّستمية الإباضية مركزا علميا مرموقا يرتاده كل الفرق الإسلامية بما في ذلك المالكية لحضور الملتقيات العلمية التي كان يعقدها الرّستميون للجدال والنقاش في المسائل العقائدية والفقهية المختلف فيها حتى أُطلق عليها عراق المغرب لما كانت تعجّ به من تعدّد المذاهب والفرق[37]، "ومن أتى إلى حلق الإباضية من غيرهم قرّبوه وناظروه ألطف مناظرة، وكذلك من أتى من الإباضية إلى حلق غيرهم كان سبيله كذلك "[38].

ولم تنقطع هذه المجالس الحوارية في أي فترة من الفترات وبقي صداها إلى أواخر العهد الحفصي وكان للسلاطين دور محوري في شيوعها، ففي القرن 9هـ/15م طلب السلطان أبو فارس عبد العزيز (ت 837 هـ / 1434 م) من إباضية جربة مناظرة المالكية، فتقدم للمناظرة أحد كبار علمائهم في تلك الحقبة وهو أبو الفضل أبو القاسم بن إبراهيم

35 انظر الونشريسي، مصدر سابق ج7 ص364

36 ابن ناجي، الشرح الكبير على المدونة، كتاب الأقضية الورقة 8 ب مخطوط رقم 1842 بالمكتبة الوطنية التونسية

37 زقاوي محمد، وبالبشير عمر، المناظرات الإباضية المالكية في بلاد المغرب الإسلامي حتى نهاية القرن 6 هـ، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 12، ديسمبر 2017 ص241

38 ابن الصغير، أخبار الأئمة الرستميين، تحقيق محمد الناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت ص102

البرادي المتوفى على الراجح في بداية القرن 9هـ/15م [39]. ومن حسن الحظّ قد حفظ لنا الزمان بعضا من الرسائل العلمية المتبادلة بين أئمة الإباضية والمالكية يمكن اعتبارها شاهدا آخر ملموسا على بقاء قنوات التّواصل بينهما واستمرارها رغم فتاوى التكفير التي أطلقها بعض المالكية في الفرقة الإباضية كما سبق وذكرنا، فهذا أحد أعلام المدرسة المالكية في مدينة غدامس يدعى صولة بن إبراهيم الغدامسي (عاش في القرنين 9هـ و10هـ - 15 و 16م)[40] بلغته رسالة من أحد علماء الإباضية ينتصر فيها لمذهبه حول 15 مسألة عقائدية هي محلّ نزاع بين الفرقتين، فردّ عليه برسالة يفنّد فيها حججه وينتصر هو الآخر لمذهبه المالكي[41]، فأثار ذلك حفيظة أحد أعلام الإباضية المشهورين وهو أبو العباس الشماخي (توفي928هـ/1522هـ) فردّ على الغدامسي وأتى بما يدعّم مذهبه [42].

ولا غرو أن هذه المناظرات كانت من أهم العوامل التي أثْرت الحياة العلمية والفكرية بإفريقية وساهمت بشكل مباشرة خاصّة في تطوير علم الكلام والمنطق وإشاعته ونشره عبر التدريس والتأليف باعتباره الوسيلة الناجعة التي عوّل عليها كلا الفريقين في الانتصار لمذهبه والردّ على حجج وبراهين المخالف، وساهمت في تقريب وجهات النظر بينهما.

المطلب الثالث: موقف السلطة الحفصية من الإباضية

رغم أنّ المذهب المالكي هو مذهبها الرسمي فإنّ السلطة الحفصية التي كانت إفريقية تحت سلطانها في الفترة المدروسة من وجهة نظرنا لم يكن لديها مشكل إيديولوجي أو مذهبي مع الفرقة الإباضية بقدر ما كان يؤرقها عدم خضوعها وامتثالها دائما أو

39، الجعبري فرحات ، نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة،المعهد القومي للآثار والفنون، تونس 1975 م ص209 ، 210

40 لم تذكر المصادر شيئا عن ترجمته، وقد رجّح محقق رسالته في المقدمة التي خصصها لترجمة المؤلف أنه من أعلام القرنين 9 و10 هـ/15 و16 م، ابن ثاير العربي بن علي ، الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م ص 21

41 صولة الغدامسي، رسالة، تحقيق العربي بن علي بن ثاير، ضمن الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م ص80 وما بعدها

42 الشماخي، جواب العلامة أبي العباس سعيد الشماخي لصولة بن إبراهيم الغدامسي، تحقيق العربي بن علي بن ثاير ضمن الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م ص 155 وما بعدها

أحيانا لنفوذها، ولذلك فتصرّف القائمين على الحكم آنذاك تجاهها كان على حسب أفعالها لا على حسب معتقداتها، وتعاملهم معها لم يكن على وتيرة واحدة، فهو شديد وعنيف ودموي عند العصيان وسَمْح عند الطاعة، وفيما يلي بيان ذلك.

أولا: تعامل السلطة الحفصية مع الإباضية عند العصيان

في الفترة المدروسة ومن خلال المصادر يتراءى لنا أنّ المناطق التي استقر بها الإباضية شأنها شأن المناطق التي استقر بها الأعراب والبربر عادة كذلك ما تجنح - خاصة أوقات ضعف الدولة – للانفصال عن السلطة المركزيّة وعدم الامتثال لأوامرها ولمؤسساتها الجبائية والقضائية، فقد أخبرنا البرزلي (ت841 هـ/1438 م) عن جبل وسلات وهو من معاقل الإباضية " أنه لا تناله الأحكام الشرعية"[43] أي لا يخضع لسلطة القضاء الحفصي. وروى ابن ناجي (ت 838هـ/1434م) وهو من المعاصرين للسلطان الحفصي عبد العزيز (ت 837 هـ / 1434 م) أن هذا الأخير حاصر " جبل أوراس وهو جبل حصين جدا يسكنه الخوارج "[44]، ومن الواضح أن سبب الحصار هو محاولة إباضية تلك الجبال القصيّة عن أعين السلطان الاستقلال بالحكم. وذكر الحسن الوزان (ت حوالي 957هـ/1550م) أنه بعد وفاة السلطان أبي عمرو عثمان " ضعفت سلطة خَلَفِه، فطالبت الجزيرة (وهي جربة التي كانت تحت نفوذ الإباضية الوهبية) بحرّيتها، وسارع أهلها إلى قطع الجسر الرّابط بين الجزيرة واليابسة خشية مجيء الجنود إليها عن طريق البرّ "[45].

ومن أجل هذا فقد اتّخذ الحفصيون العديد من الإجراءات لضمان بقاء هذه الفرقة تحت أعين الدولة وفي ظلّها، نذكر منها:

- التصدي العسكري لمحاولاتهم الانفصالية

كما تقدم عن ابن ناجي (ت 838هـ/1434م) فقد ضرب السلطان أبو فارس عبد العزيز (ت 837 هـ / 1434 م) حصارا على إباضية جبل أوراس لمّا بلغه نيّتهم التمرّد عليه، وأجبرهم بقوّته العسكرية الجرارة على العودة إلى بيت الطاعة[46] . ومعلوم عدم تسامح

43 البرزلي، مصدر سابق ج2 ص424

44 ابن ناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ج4 ص205 ، ويقصد بالخوارج الإباضية

45 الحسن الوزان، مصدر سابق ج2 ص95، 94

46 ابن ناجي، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان ج4 ص205 ، ويقصد بالخوارج الإباضية

السلاطين الحفصيين مع أي حركة انفصالية حتى وإن كانت من طرف أقاربهم وأبنائهم فما بالك بغيرهم.

- نشر العقيدة السنية والفقه المالكي في الأوساط الإباضية

المذهب المالكي هو المصدر الروحي الذي تستمد منه الدولة الحفصية شرعيّتها وهو الضامن لدوام سلطانها، ولا ريب أن نشره في كامل ربوع إفريقية وفي صفوف بقية الفرق والجماعات يعد خطّة ذكيّة لإحكام السيطرة على كل تلك المساحة المترامية الأطراف، وقد قامت الدولة بالعديد من الإجراءات من أجل تحقيق تلك الغاية منها على سبيل المثال بناء مساجد ومدارس وزوايا للمالكية في مناطق إباضية، وتخصيص أوقاف لها ودعمها بكل الإمكانيات المادية والبشرية، بل وتحويل بعض المساجد للإباضية إلى مساجد للمالكية، مثلما حدث مع جامع الغرباء بحومة السوق بجزيرة جربة الذي كان في الأصل إباضيا وكان اسمه مسجد البررزين، حُوّل منذ القرن التاسع هجري/الخمس عشر ميلادي، إلى جامع مالكي[47].

- تعيين قضاة سنيين في المناطق الإباضية.

أورد ابن ناجي (ت 838هـ/1434م) اسم قاضيين من السنة توليا القضاء بجبل وسلات[48] ممّا أدّى إلى بداية هيمنة المذهب السني على الجبل وتقاضي قسم من الوسالتية على الأقل أمام أهل السنة[49]، وستتعمق أكثر هذه الهيمنة في أواخر العصر

47 بنظر: مرابط رياض ، جوامع مدينة ومساجد جزيرة جربة في العهدين الحفصي والمرادي: دراسة أثرية وتاريخية، رسالة دكتوراه، بإشرف منيرة شابوطو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1996 ص73

48 وهما: أبو الحسن العبديلي ت748 /1317 وأبو العباس أحمد بن سلامة الموساوي أو المرساوي النحالي المتتلمذ خلال نفس الفترة على الشيخ أبي عبد الله محمد بن فندار بالقيروان وعلى ابن عرفة بتونس العاصمة والذي " قدمه قاضيا على جبل وسلات فحكم به حتى مات "، ابن ناجي، نفس المصدر ج4 ص97 ، 104 . 195 ، و مرابط رياض، " الانتماء المذهبي لجبل وسلات بين معطيات النصوص والمعطيات الأثرية"، القيروان وجهتها اكتشافات جديدة، مقاربات جديد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، مسكيلياني للنشر، 2009م ص142

49 انظر ابن ناجي، نفس المصدر ج4 ص245 ، مرابط رياض ، نفس المرجع ص142

الوسيط والحديث[50] . كما تم تعيين ابن ناجي نفسه قاضيا مالكيا بمعقل إباضي آخر وهو جزيرة جربة[51].

وفي هذا السياق فمن المهم أن نتساءل عن أسباب تمردّ الإباضية على السلطة القائمة، هل مرجعه خصوصية بالمذهب الإباضي، أم هو مجرّد ردة فعل على الظلم والتّهميش ؟.

ما نميل إليه أنّ تمرّد الإباضية على السلطة القائمة كان ردّة فعل طبيعيّة لا مفرّ منه من أجل البقاء، فمتى ما وفرت السلطة الحد الأدنى من الأمان ومتطلبات العيش الكريم في المناطق التي تسوسها الإباضية فإنها غالبا ما تلتزم بالولاء لها، ويؤيّد هذا أنّ من النّاحية النظرية قد حرّم بعض علماء الإباضية الخروج على سلاطين المسلمين حتى وإن وقع منهم شيء من الظّلم[52]، ومن الناحية العملية فقد التزمت الإباضية بطاعة السلطان الحفصي أبي فارس عبد العزيز (ت 837 هـ / 1434 م) بعد أن عاملهم بعدل وإحسان كما سوف نرى فيما هو آت.

ثانيا: تعامل السلطة الحفصية مع الإباضية عند الطاعة

ما يمكن أن نلاحظه أنّ علاقة الإباضية بالدولة الحفصية خاصة في فترة حكم السلطان عبد العزيز الذي اشتهر بالعدل قد تحسّنت واتّسمت بالانسجام والتعاون، وهناك عدّة أدلّة على ذلك:

- تعيين مسؤولين عن الجباية من الفرقتين الإباضيتين الوهبية والنكارية وتكليفهم بجباية الأموال لصالح الدولة من المناطق التي استقرّوا فيها مقابل أخذ نسبة منها، قال الحسن الوزان (ت حوالي 957هـ/1550م) " وكانت جربة دائما تحت حكم ملك

50 مرابط رياض ، نفس المرجع ص156

51 انظر : ابن ناجي، نفس المصدر ج4 ص195 ، و شرح متن رسالة بن أبي زيد القيرواني ج2 ص255 ، والشرح الكبير على المدونة، كتاب القضاء، الورقة 9 أ مخطوط رقم 1842 بالمكتبة الوطنية التونسية.

52 معمّر علي يحيى، الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتّاب المقالات في القديم والحديث، ط. دار الحكمة، لندن، 2001 م ص313

تونس (أبو فارس عبد العزيز) الذي كان يبعث إليها واليا قاضيا، وجابيا للأموال على يد رئيسي الفريقين المنتميين إلى المجموعتين اللتين تسكنان الجزيرة "[53].

- منحهم حرية المعتقد، وحرية تسيير شؤونهم الدينية والدنيويّة

رغم أنّ بعض شيوخ المالكية في ذلك العصر دعا لاستتابتهم عمّا هم عليه من الاعتقاد أو قتلهم إن رفضوا- كما سبق وذكرنا -، فإنّ السلطة لم تجبرهم على تبني عقيدة أهل السنة والفقه المالكي، فكان لهم نظامهم التربوي والتعليمي الخاص بهم، المعروف بنظام العزابة[54].

- فتح باب الحوار والمناظرة مع علمائهم وأعيانهم

عقد المجالس العلمية للمناظرة والجدالات بين الفرق والجماعات سُنّة قديمة دأب عليها العديد من السلاطين، منهم في الفترة المدروسة السلطان الحفصي أبو فارس عبد العزيز الذي طلب كما سبق وألمحنا من علماء جربة مناظرة المالكية، فتقدم للمناظرة أحد كبار علمائها في تلك الحقبة هو أبو الفضل أبو القاسم بن إبراهيم البرادي توفي على الراجح في بداية القرن التاسع هجري [55]، ولا شك أن هذه المناظرات كان لها دور في تخفيف وتيرة الصراع بين الفريقين، وساهمت نسبيا في عودة روح التّسامح بينهما، وأحسب أنّ خلو المصادر من أي ذكر لحرب طائفية بينهما يؤيد هذا بقوّة، وبعض المراسلات التي وصلت إلينا بين علماء الإباضية والمالكية في الفترة المدروسة التي تقدم إيراد بعضها تعدّ كذلك شاهدا إضافيا على ذلك.

- السماح لهم بحرية التّقاضي إمّا لدى محاكمهم الخاصّة بهم أو محاكم أهل السنة

ففي الفترة المدروسة كان لإباضية إفريقية نظامهم القضائي الخاص بهم، ويصدر أحكامه وفقا لمذهبهم، وتسهر الدولة على إنفاذها بينهم، ولا يأتون كما يقول البرزلي (ت841 هـ/1438 م) " لقُضاة أهل السنة إلا إذا اضطرّهم الحال إلى ذلك "[56].

---

53 الحسن الوزان، مصدر سابق ج2 ص94

54 استقر نظام العزابة في جزيرة جربة من القرن 5 هـ إلى القرن 12 هـ، يضعف حينا ويقوى أحيانا . وتمكّن طيلة هذه المدة أن يشرف على جميع شؤون الجزيرة الدنيوية والدينية . الجعبري فرحات ، مرجع سابق ص311

55، الجعبري فرحات ، نفس المرجع ص 209 ، 210

56 البرزلي، مصدر سابق ج4 ص71 .

وبالجملة: فإنّ تعامل الدولة الحفصية في العصر الوسيط المتأخّر مع الفرق والجماعات ومنهم الإباضية كان مبنيًّا على أسس برغماتية صرفة وليس على أسس طائفية أو عقائديّة، وكان هاجسها الأوّل هو الحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعية وعلى الوحدة الترابيّة لمجالها الحيوي وحشد الحشود والتّعبئة من أجل حماية البلاد من المخاطر الداخلية والخارجية، وخاصة التّفرغ للتّصدي لغزوات الأعداء المتكررة لأراضيها في ذلك الزمان كما هو معلوم، وقد آتت هذه السياسة المرنة أكلها وكان لها نتائجا إيجابية ساهمت في تحسّن علاقة الحفصيين بأكبر معقل للإباضية وهي مدينة جربة، خاصة في عهد السلطان أبي فارس عبد العزيز (ت 837 هـ / 1434 م)، الذين استنجدوا به لدفع غزو النصارى لمدينتهم سنة 835 هـ ووقفوا معه إلى أن تمكّن من هزيمتهم . وقام هو بدوره بإعادة بناء القنطرة العتيقة بجربة كمساهمة منه في إعمار المدينة[57].

الخاتمة: تمخض عن هذه الورقة البحثية العديد من النتائج وهي:

من الصعب الوصول إلى رأي جازم حول إشكالية مدى صحّة انتماء الإباضية إلى الخوارج وتبينهم لمقولاتهم؛ ذلك لأن النصوص الواردة في مصادرهم الرسمية فيها ما يفيد تبّرؤ علمائهم من تلك المقولات وفيها ما يثبت تبني طائفة منهم لبعضها، ومصادر مخالفيهم التاريخية والفقهية والعقائدية وغيرها مجمعة على كونهم من الخوارج، وما يزيد الأمور تعقيدا أنّ الإباضية كغيرها من الفرق الإسلامي انقسمت إلى العديد من المجموعات، ولم يكن من المستبعد أن تتبنى تلك المجموعات المنفصلة عنها الفكر الخارجي، وتُحسب على الفرقة الأم.

لم يتغيّر موقف المالكية من الإباضية في الفترة المدروسة عما كان عليه في العصر الإسلامي المبكر المتمثّل في اعتبارهم من ضمن فرق الخوارج، وظلت العلاقات بينهما يشوبها الكثير من الخلافات العقائدية والفكرية، وأسقطوا عليهم الأحكام المتعلقة بالخوارج.

رغم توتّر العلاقات بين الإباضية والمالكية في الفترة المدروسة إلا أنها لم تصل إلى حد الاقتتال، وبقية قنوات الحوار بينهما مفتوحة، بعضها كان بقيادة السلطة نفسها وبعضها الآخر بقيادة المعتدلين من كلا الفريقين

57 الحسن الوزان، مصدر سابق ج2 ص94، الجعبري فرحات، نفس المرجع ص304 ، المرابط رياض، جوامع مدينة ومساجد جزيرة جربة في العهدين الحفصي والمرادي: دراسة أثرية وتاريخية، رسالة دكتوراه، ص42

لم يكن للدولة الحفصية الحاكمة لإفريقية في الفترة المدروسة خلافا للمالكية مشكل إيديولوجي أو مذهبي مع الفرقة الإباضية، وتعاملها معها كان مبنيًّا على أسس برغماتية صرفة وليس على أسس طائفية أو عقائديّة، فهي عنيفة وشديدة عند العصيان وسمحة عند الطاعة، وقد تميّزت علاقتها بالإباضية في العموم بالانسجام والتعاون خاصة في فترة حكم السلطان عبد العزيز الذي اشتهر بالعدل والانصاف الذي منحهم حرية المعتقد ولم يلزمهم باعتناق المذهب المالكي، المذهب الرسمي للدولة، فكان لهم نظامهم التعليمي والقضائي الخاص بهم

1-المصادر

-ابن إباض (عبد الله)، رسالة إلى عبد الملك بن مروان، تحقيق ماجد عبد العزيز أحمد الخزرجي، **مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية**، المجلد 28، العدد 2، سنة 2022م

-ابن الأثير (عزّ الدين، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري)، **الكامل في التاريخ**، دار صادر، بيروت، 1965م

-الأسفراييني (أبو المظفر طاهر بن محمد)، **التّبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين**، تحقيق كمال يوسف الحوت، عالم الكتاب، لبنان، 1983 م.
-ابن أبي زيد القيرواني (أبو محمد عبد الله) **النّوادر والزّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأُمهات**، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999م
-البرزلي (أبو القاسم بن أحمد البلوي التونسي)، **جامع مسائل الأحكام بما نزل من القضايا بالمفتين والحكّام**، تحقيق محمد الحبيب الهيلة، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، 2002م.
-التّجاني (أبو محمد عبد الله بن محمد بن أحمد)، **رحلة**، تحقيق حسن حسني عبد الوهاب، الدار العربية للكتاب، لبيا- تونس، 1981م.

-ابن الجلاّب (أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن) **التفريع في فقه الإمام مالك بن أنس**، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م
- ابن حجر العسقلاني (أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد)، **لسان الميزان**، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، 2002م
-أبو الحسن الأشعري (علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى)، **مقالات الإسلاميين**، تحقيق نعيم زرزور، ط. المكتبة العصرية، مصر، 2005 م.

-الحسن الوزان (المعروف بليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، ط2، ترجمة محمد حجي، ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، لبنان- بيروت، 1983م

-ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد)، **جمهرة أنساب العرب**، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، 1962م

-الخطيب البغدادي (أبو بكر أحمد بن علي)، **الكفاية في معرفة أصول علم الرواية**، تحقيق إبراهيم الدمياطي، دار الهدى، القاهرة، 2002م.

-سحنون (عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي)، **المدونة**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1994م.
-ابن سعد (أبو عبد الله)، **طبقات**، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1967م.

-الشماخي (أحمد بن سعيد بن عبد الواحد الإباضي)، **جواب العلامة أبي العباس سعيد الشماخي لصولة بن إبراهيم الغدامسي**، تحقيق العربي بن علي بن ثاير ضمن الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م.
-الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد)، **الملل والنحل**، مؤسسة الحلبي، د.ت.
-ابن الصّغير، **أخبار الأئمة الرستميين**، تحقيق محمد الناصر وإبراهيم بحاز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت

-صولة الغدامسي، **رسالة**، تحقيق العربي بن علي بن ثاير، ضمن الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م

-عبد القاهر البغدادي (ابن طاهر بن محمد بن عبد الله)، **الفرق بين الفرق**، ط. دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، 1977 م.
-ابن عذاري (أبو عبد الله محمد بن محمد المراكشي)، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، تحقيق ليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت

-القاضي عياض (أبو الفضل بن موسى اليحصبي)، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، تحقيق عبد القادر الصحراوي، مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، 1980م

-ابن ناجي (قاسم بن عيسى)، **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، تحقيق عبد المجيد الخيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ.

الشرح الكبير على المدونة، كتاب القضاء، (الورقة 8 ب و 9 أ) مخطوط رقم 1842 بالمكتبة الوطنية التونسية.

شرح على متن رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2007م.

-ابن يونس الصقلي (أبو بكر محمد بن عبد الله) توفي 451هـ، **الجامع لمسائل المدونة**، تحقيق مجموعة من الباحثين، دار الفكر، لبنان، 2013م

-الونشريسي (أبو العباس أحمد بن يحيى)، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوي أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، تحقيق عدّة باحثين، وزارة الأوقاف والشّؤون الإسلامية، المغرب، 1981م.

2-المراجع

-إبراهيم (عبد السلام)، "الرواة المتهمون بالبدعة في موطأ الإمام مالك دراسة استقرائية تحليلية"، **مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بالجزائر**، المجلد 35، العدد 1، السنة 2021م .

-ابن ثاير (العربي بن علي)، **الحوار الإباضي المالكي تأليف العالمين الجليلين صولة الغدامسي وأبي العباس أحمد بن سعيد الشماخي**، وزارة التراث والثقافة، عمان، 2014 م

-الجعبري (فرحات)، **نظام العزابة عند الإباضية الوهبية في جربة**،المعهد القومي للآثار والفنون، تونس 1975 م

-حسين (أحمد إلياس)، **الإباضية في المغرب العربي**، مكتبة الضامري، عمان، 1992م

-خليفات (عوض محمد)، **الأصول التاريخية لفرقة الإباضية**، دار جريدة، عمان، 1988 م

-زقاوي (محمد)، بالبشير (عمر)، **المناظرات الإباضية المالكية في بلاد المغرب الإسلامي حتى نهاية القرن 6 هـ**، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، العدد رقم 12، ديسمبر 2017

-عليان (محمد عبد الفتاح)، **نشأة الحركة الإباضية في البصرة ومناقشة دعوى تأسيس جابر بن زيد لها وعلاقتها بالخوارج**، دار الهداية، مصر، 1994م

-مرابط (رياض)، "الانتماء المذهبي لجبل وسلات بين معطيات النصوص والمعطيات الأثرية"، **القيروان وجهتها اكتشافات جديدة، مقاربات جديد**، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان، مسكيلياني للنشر، 2009م.

جوامع مدينة ومساجد جزيرة جربة في العهدين الحفصي والمرادي: دراسة أثرية وتاريخية، رسالة دكتوراه، بإشرف منيرة شابوطو، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، 1996م.

-معمّر (علي يحيى)، **الإباضية بين الفرق الإسلامية عند كتّاب المقالات في القديم والحديث**، ط. دار الحكمة، لندن، 2001